



الباب السادس
تعاون عربي - غربي



obeikandi.com

النهوض بالبحث العلمي ضرورة :

ولعل أبرز المقترحات للنهوض بعملية البحث العلمي هي:

- ضرورة العمل على ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، الخاصة منها والحكومية، من خلال دراسات شاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة⁰

- العمل الجاد على توعية قيادات القطاع الخاص بأهمية المساهمة الفعالة في النهوض بالبحث العلمي.

- استحداث ميزانية خاصة للبحث العلمي في إطار الوزارات وجامعات التعليم العالي⁰

- التطوير المستمر لبرامج تفرغ الأساتذة الجامعيين وتخصيص ساعات معينة لإنتاج البحوث العلمية كجزء من نصاب التدريس للأستاذ الجامعي وتشجيع المعلمين في المرحلة الثانوية والإعدادية والابتدائية على الاجتهاد والإبداع .

- إقامة شبكات وطنية للمعلومات تربط بين الجامعات ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية الأخرى وأهمها التجارية والصناعية والإفادة من تجارب الجامعات الرصينة في العالم في مجال إنشاء الشبكات الفعلية والافتراضية للبحث والتطوير وشبكات بين الباحثين واستحداث برامج للدراسات العليا موجهة نحو الأبحاث التطبيقية الهادفة إلى خدمة

أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- تشجيع إنشاء جمعيات علمية وطنية وفق المقاييس العالمية لترويج البحث العلمي والتعاون مع الجمعيات العلمية والأجنبية .

- الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية للبحث العلمي، خاصة البحوث التطبيقية لتوفير أجهزتها الضرورية وطاقمها الفني اللازم للصيانة والدعم لإجراء الأبحاث.

- ضرورة التكوين المستمر للأساتذة خاصة منهم الجامعيون للاستفادة من تطوير أساليب البحث العلمي.

- الاشتراك في المجالات العلمية العربية والأجنبية وتوفيرها للجامعات
بشتي التخصصات0

- تشجيع الأساتذة على المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية من أجل التلاقح العلمي والاستفادة من هذه التجمعات العلمية بين المتخصصين لأن رقي الأستاذ الجامعي في اختصاصه ينعكس بالضرورة على الطالب الجامعي والمحاضرة العلمية .

- تشجيع التأليف والنشر في الكليات والجامعات والأكاديميات للتربية والتكوين .

- تشجيع الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .

مشروع نقل المعرفة

بالرغم من أن العديد من المهتمين بقضايا العلماء والمفكرين العرب، لا يتوقفون عن المناداة بضرورة وقف هذا النزيف العلمي، إلا أن الواقع، يعكس تنامي هذه الظاهرة بشكل متزايد.

يكشف تقرير لجامعة الدول العربية عن زيادة هجرة العقول العربية إلى دول الخارج، والتقرير يرجع ارتفاع معدل الهجرة إلى تزايد القيود المفروضة على حرية ممارسة البحث العلمي والفكري في أغلب الدول العربية، مما يترتب عليه شعور متزايد بالاغتراب للكفاءات العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج.

ويؤكد التقرير أن نحو 50 في المئة من الأطباء العرب، و23 في المئة من المهندسين و15 في المئة من العلماء يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا سنوياً وأن 54 في المئة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، كما يهاجر نحو 20 في المئة من خريجي الجامعات العربية إلى الخارج بسبب القيود المفروضة على حرية البحث العلمي والتفكير الحر، بينما يستقر 75 في المئة من المهاجرين العرب من ذوى الشهادات العليا في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

كما يشير التقرير إلى أن 34 في المئة من الأطباء في بريطانيا من العرب، وبالرغم من أنه لا يمكن رصد جميع الكفاءات العربية بالمهجر، تلك الكفاءات التي تتراوح ما بين الفني والأخصائي والتاجر إلى العلماء من حملة الشهادات العليا وغيرهم إلا أن المتميزين من أساتذة الجامعات وحملة الدكتوراة يمكن الوصول إليهم لأنهم يشغلون مراكز مرموقة في كل من الجامعات ومراكز الأبحاث والوكالات المتخصصة ناهيك عن كونهم من أبرز العاملين في مجال البحث والتطوير على المستوى العالمي والإحصائيات الأولية تشير إلى وجود 284 أستاذاً جامعياً في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية و179 أستاذاً في مجال علوم الحياة والزراعة و152 أستاذاً في مجال الصحة و225 أستاذاً في العلوم التطبيقية والرياضيات و136 أستاذاً في مجال العلوم الإدارية وتلك الإحصائيات ربما لا تكون دقيقة بما فيه الكفاية إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن نسبة العقول العربية المشاركة في التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في الدول المتقدمة تصل إلى 2 في المئة من مجموع المتميزين فيها.

وفي إحصائية حديثة وجد أن عدد المتخصصين المصريين فقط، من أساتذة الجامعات المهاجرين إلى الدول الغربية يربو على 650 متخصصاً جميعهم في العلوم التطبيقية والتكنولوجية تقريباً، فإذا أضفنا إلى هذه

الإحصائية، المهاجرون من الدول العربية الأخرى، فإنه يمكن أن نقول أن هناك نحو 844 ألف خبير وعالم في مختلف العلوم الدراسية، والتكنولوجيا والبحثية وفي الآونة الأخيرة قام العلماء العرب في الغرب بإنشاء شبكة للعلماء العرب في المهجر تسمى شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج تعرف اختصاراً باسم الاستا ALSTA عام 1992م، تهدف إلى التعريف والكشف عن مواقع الكفاءات في الدول الغربية ورصد إسهاماتها في مسيرة التقدم العلمي الحديث وذلك كخطوة أولى لإعداد دليل متكامل عنهم لكي توضع مثل تلك الحقائق في متناول أصحاب القرار السياسي والأكاديمي والصناعي والاقتصادي في الوطن العربي، لكنه لم يتم الاستفادة منها، لهذا فإن المطلوب، أن يتم وضع أسس للشراكة مع هذه الشبكة، تهدف إلى نقل المعرفة من الدول المتقدمة صناعياً إلى الوطن الأم، فوجود عقول عربية ذات خبرات وكفاءات متميزة في الدول المتقدمة يساعد في الإسراع في عملية النقل العلمي كما يحدث في كل من الهند والصين والتجربة اليابانية في هذا المجال.

تصور أسس تعاون تكنولوجي

تصور أسس تعاون تكنولوجي بين العالم الإسلامي وبين الدول المتقدمة فمنذ أن تعاظمت قوة الدول المتقدمة، وهي في جلها عربية،

نتيجة التراكمات العلمية والثروات التي جلبتها من العالم الذي استعمرته والإسلامى منه خاصة، وبعد اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية منافسة، راحت هذه الدول تطرح نفسها نموذجاً أمثل للتطور الحضارى فى إطار النظام الرأسمالى المحكوم بآليات السوق الحرة ثم تجاوزت مسألة الطرح إلى فرض نموذجها، ومعاييرها المزدوجة على الغير، ومن هذا الغير العالم العربى والإسلامى دون أدنى اعتبار لهوية الآخر وخصوصيته الثقافية والحضارية .

ولقد أدى حب الهيمنة والرغبة فى الوصول إلى العوالم البكر وما لديها من ثروات طبيعية ومواد أولية ضرورية لدعم الثورة الصناعية التى عرفتها أوروبا فى القرن التاسع عشر، وما تقتضيه اقتصادياتها من ضمان أسواق تروج فيها فوائض المنتجات إلى تقسيم العالم إلى بلاد منتجة وأخرى مستهلكة وشعوب سيدة وأخرى مسودة تابعة، ونتيجة لذلك، وفى ظل المعطيات السلبية التى تراكمت فى واقع الأمة الإسلامية، قامت السياسات العالمية بتفتيت العالم الإسلامى واحتلت أجزاء كبيرة من أراضيه وهمشت غالبية دوله فى خانة الدول المتخلفة، تسحقها الأمية والفقر ويعيقها الظلم والتخلف عن مواكبة ركب الحضارة داخل حدود إقليمية رسمتها القوى العالمية مفتتة ثروات البلاد وممزقة وحدة العباد، بإشعال الحروب بين تلك الدول وتحريك الانقلابات العسكرية فيها فقد خلق التخلف السياسى فى معظم أقطار العالم الإسلامى جواً من عدم

الثقة والاستقرار، مما أدى إلى التخلف العلمى وهجرة المتخصصين وفى غياب الحريات وهيمنة الظلم وسيادة الفقر وتوقف الدفع العلمى والسعى إلى تحصيله فإذا أخذنا فى الاعتبار فرق حاصل الثروة بين دول العالم الإسلامى وبين الدول المتقدمة فى مجال العلم والتكنولوجيا هالتنا المسافة بين المجموعتين فى هذا المجال وترتب على ذلك أن ظلت المؤسسات العلمىة والتقنية فى العالم الإسلامى تعتمد على النماذج المستوردة والخبرات الأجنبية مما جعلها غربية عن واقعها وصورة مشوهة غير فعالة لتلك النماذج الأجنبية.

فالخبرة العربية الإسلامىة فى التعامل مع الغرب على اتساعها ومرارتها تجعل من الأهمية بمكان دراسة هذه الظاهرة دراسة موضوعىة متأنىة بهدف الوصول إلى شكل من أشكال التعامل معها خاصة فى فترة إختلال موازين القوى لصالح الذى استغل هذا الإختلال أسوأ استغلال ومازال هذا الغرب ذاته لا يتورع عن التخطيط لسلب الشق النفسى لحضارتنا من خلال دمج لوجودنا بشرط تقاليد الخلقىة والدينىة من خلال قوة العلم والمعرفة كشرط موضوعى وهذا هو الفرق المميز للحضارة العربية الإسلامىة عن حضارة الغرب المعاصرة فقد تعامل العرب المسلمون يوم كان إختلال موازين القوى لصالحهم مع الغرب وغيره بصورة إنسانىة وإيجابىة تدرك الطابع الجماعى لملكىة

العلوم وتسخيرها لخدمة الإنسان، فلم يحاولوا احتلال أوروبا ولا فرض الإسلام عليها.

فاختلاف النموذج الحضارى العربى الإسلامى عن مثيله الغربى، من حيث ارتباط العلم بالأخلاق والقيم الإنسانية فى الأول، وارتباطه بالمصلحة والهيمنة فى الثانى، قد حصر العلاقة بين الطرفين فى مجال الصراع مما أدى إلى ترسب صورة سلبية للغرب فى الذهن العربى الإسلامى، ولهذا توجس العربى المسلم خيفة من كل ما يأتى من الغرب.

والمؤكد تاريخياً أن علاقة العالم العربى الإسلامى مع الغرب الذى تمثله اليوم الدول المتقدمة قد اتسمت فى معظم الأحيان بالمواجهة والعدوان على العالم الإسلامى والطمع فى ثرواته وكيانه وتحقيره والتعالى عليه وتشويه صورته، وتدفع هذه العادة المكتسبة الدول المتقدمة اليوم إلى الحد من انتقال التكنولوجيا التى هى من نتائج التقدم العلمى إلى العالم الإسلامى.

وقد وضع هذا الموقف الأنانى الجاحد للدول المتقدمة ماديا العالم الإسلامى أمام ضرورة وضع أسس للتعاون معها والاستفادة من تقدم العلوم ونتائج التكنولوجيا، وتحفظ على المسلم كيانه وخصوصيته الثقافية كل ذلك مع الأخذ فى الاعتبار اختلال موازين القوى بين العالم الإسلامى وبين هذه الدول فى الوقت الراهن، والعمل بقدر الإمكان من

الآن فصاعداً، على تعديل تلك الموازين بما فيه صالح العالم الإسلامى ونهضته العلمية المعاصرة إذ من البديهي أن يوجه الإسلام أتباعه بصريح النص إلى طلب العلوم غير الدينية، بسبب اعتباره أن طلب المسلم لعلوم دينه، وإحاطته أو إمامه بها، أمر مفروغ منه، ولا يحتاج إلى الإلحاح والتوجيه لاستحالة قدرة المسلم على تأدية فرائضه والتزام حدود شرعه، ما لم يكن ملماً بكيفية تأدية تلك الفرائض، وعارفاً لتلك الحدود أو أكثرها، إذن فالإشارة الصريحة يجب أن توجه إلى العلوم غير الدينية لحث المسلم على طلبها.

وقد أفصح المصلحون فى العصر الحديث عن ضرورة أخذ المسلم بأسباب العلوم الطبيعية والتقنية حيث جاء فى فصل من كتاب لأحدهم بعنوان غوائل الجامدين فى الإسلام والمسلمين يقول: فالجامد هو الذى مهد لأعداء المدنية الإسلامية الطريق لمحاربة هذه المدنية محتجين بأن التأخر الذى عليه العالم الإسلامى إنما هو ثمرة تعاليمه والجامد هو سبب الفقر الذى ابتلى به المسلمون لأنه جعل الإسلام دين آخرة فقط، والجامد هو الذى شهر الحرب على العلوم الطبيعية والرياضية والفلسفية وفنونها وصناعاتها بحجة أنها من علوم الكفار، فحرم الإسلام ثمرات هذه العلوم ، وأورث أبناءه الفقر الذى هم فيه وقص أجنحتهم فالعلوم الطبيعية هى العلوم الباحثة فى الأرض والأرض لا تخرج أفلانها إلا لمن يبحث فيها.

ومن أجل وضع تصور عام لتلك الأسس يجب العودة إلى تاريخ العلاقات العربية الإسلامية مع الدول المتقدمة وهي علاقات اشتد حضورها بظهور الإسلام، وامتد حتى يومنا هذا بلا انقطاع ويمكن تحديد تلك العلاقات أخذاً وعطاءً في مفهومها النظري الطبيعي في إطار معيار الندية والتكافؤ بين الغرب وبين المسلمين باعتبار أن كليهما قد ساهم في ازدهار الحضارة كل في زمانه، حيث ترجم العرب المسلمون عن اليونان والرومان والهنود والفرس وطوروا وأضافوا إلى تلك الترجمات فاتسمت الحضارة الإنسانية بسماتٍ عربية إسلامية خالصة استفاد منها الغرب في بعثه الحضارى المعاصر واتسم العرب في حضارتهم بالموضوعية واحترام الغير فلم يفكروا في احتلال أوروبا وتجزئتها، أو فرض الإسلام عليها ولم يطمعوا في ثرواتها ونقلها إلى المشرق ولم يضعوا صوب أهدافهم القضاء على خصوصيتها وهويتها الحضارية بعكس ما قام به الغرب منذ أن ضعف المسلمون وامسك هو زمام الأمور فعمل على خنق هذا العالم بدينه وثقافته وسلب ثرواته وبهذا فالخبرة الإسلامية قد بنت أركانها في الحضارة الإنسانية كما لم تتمكن خبرات أخرى.

ويمكن تناول تلك الأسس في إطار تجربة المسلمين التاريخية بالغرب وهي تجربة تقوم أساساً على الشك والتوتر والحذر، إذ أن الذاكرة التاريخية للأمة الإسلامية تحتضن الكثير من الخبرات السلبية في تعامل

الغرب معها من خلال فترة الحروب الصليبية وما نتج عنها من آثار سلبية عوقت مسيرة الحضارة العربية الإسلامية منذ القرن الحادى عشر، مما يجعل المسلمين فى أمس الحاجة إلى إقامة حوار فكرى منظم، ومرحلى ومخطط له لعل فى إقامته ما يؤدى إلى إقناع أهل التقليد أو الكثيرين منهم باستحالة صب واقعنا الحاضر والمستقبل فى قوالب الماضى أو فى قوالب الحضارة الغربية .

الدفاع عن الهوية العلمية والعقدية

ان العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالدفاع عن هويتهم وعقيدتهم، فقد دلت الحوادث المعاصرة على أن الغرب قد استعاد صورة الحروب الصليبية في ذهنه واسترجعوا ما كتبه المستشرقون الذين يناصرون العرب والاسلام العداء وما أكثرهم، فأصبح الهجوم على العرب كأمة وعلى الاسلام كعقيدة جزءاً اساسياً من ثقافة الغرب وأدبياته نطالها صباح مساء في صحفه وكتبه، لذلك كله يجب ان نكون اكثر إنصافاً لأنفسنا، فما أفادته أوروبا من الحضارة العربية الإسلامية ليس بالقليل، ولعل البداية الحقيقية تتمثل في بيان ما أسداه العرب للحضارة الانسانية من خلال العكوف على التراث العلمي العربي درساً وبحثاً وتحليلاً، وليس ابتغاء وجه الحقيقة فحسب، وانما لتصحيح المفاهيم الخاطئة التي لحقت بدور العرب في تاريخ العلم الانساني العام، وهو

تاريخ يوشك أن يكون مجهولاً، لا في الغرب نفسه، بل وللأسف الشديد يوشك أن يكون مجهولاً لدى الغالبية من النشء العربي.

الهجرة وأجيال المستقبل

إن قرار الهجرة تتحكم فيه بصورة أساسية العوامل الجاذبة وليست الطاردة وحدها فلو توفرت العوامل الطاردة ولم تتوفر العوامل الجاذبة وأولها التشريعات والقوانين والامتيازات الاقتصادية لن تكون هناك هجرة وهجرة الكفاءات تحدث لأسباب عدة أولها سياسات دول العالم الصناعي في جذب المهارات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي وعلى أساس انتقائي وهي المهارات التي غالباً ما تبقى في الخارج لأسباب متعددة مما يهدر مهارات بشرية مؤهلة لقيادة خطط التنمية خاصة في الدول النامية.

والأسباب التي تدفع لهجرة الكفاءات المصرية يأتي في مقدمتها الأسباب العلمية والمادية والتعليمية وهذه الأسباب في حاجة لأن تكون منظمة للتقليل من حدتها حتى لا تفقد مصر مزيداً من كفاءاتها في سوق العمل العالمي وقدرته التي هي الأساس لوضع السياسات وفي الوقت نفسه هي تعني المزيد من العمل من أجل تفعيل عدد من السياسات والمواد التي جاءت بقانون الهجرة وما زالت لم تدخل حيز التنفيذ خاصة مع تصاعد هجرة الكفاءات في ظل زيادة تيار العولمة تأسيساً على

مصالح الدول الصناعية المتقدمة.

ان الخطورة تكمن في أن الهجرة سوف يكون لها تأثير كبير على الأجيال الأصغر من كفاءات الدول النامية خاصة من ينتمي منهم إلى الفئات الاجتماعية الأقدر حيث يتيح لهم أن يكونوا أكثر استعداداً من خلال وسائل الاتصال، والتعليم للهجرة إلى الخارج الأمر الذي سيلحق مزيداً من الضرر بالدول المصدرة لهذه الكفاءات بدءاً من الفاقد في الاستثمار في التعليم وإنهاء بإضعاف القدرة الذاتية للمجتمع على القيادة والإدارة ومروراً بإضعاف قوى التنمية في المجتمع وعن الجانب الاجتماعي لظاهرة الهجرة أكد الدكتور محمود فهمي الكردي أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة على أن المكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها تمثل هي نفسها وبصورة معكوسة الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدماً نتيجة هجرة العقول إليها وتتكامل المشكلة حينما تسعى المجتمعات التي هجرها أبناؤها واتجهوا صوب المجتمعات الأكثر تقدماً إلى الاستعانة بنتاج عمل هؤلاء وهم أبناؤهم، فمثلاً في المبتكرات التكنولوجية التي أنتجوها أو السلع التي طوروها أو مجسداً فيهم شخصياً حين يعودون إلى بلادهم في زي الخبراء الدوليين وتقدير التحولات الاجتماعية في زيادة معدلات هجرة الكفاءات العلمية عالية المستوى أو في انخفاضها لا تزال محل جدل ومنافسة فالبعض يرى أن بنية التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حالة من عدم التوازن

الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى ومن ثم عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المطلوبة لذلك تبحث الكفاءات العلمية عن دور فردي لها وتتجه نحو العالم الخارجي وهو المتقدم بطبيعة الحال ومن بين الأسباب الأخرى للهجرة:

- ضالة فرص العمل بل انعدامها أحياناً الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أشكال متعددة للبطالة السافر منها والمقنع.

- ان الدول النامية لا تميز في كثير من الأحيان بين المتميز وغيره حيث توجد أنظمة جامدة التي تعامل الجميع بنفس المقياس ولا تعطي للمتميز ما يشجعه على مزيد من البذل والعطاء ناهيك عن أن مجال العمل والبحث والتطوير محدود أمامه مما يجعله بين خيارين إما الاستكانة والقبول بالامر الواقع وهذا الاسلوب راح ضحيته آلاف من العلماء المتميزين ويذهب ضحيته اعداد هائلة في وقتنا الحاضر والخيار الثاني هو قبول العروض المغرية التي تقدمها المراكز العلمية في الغرب لكل متميز مبدع والتي تتمثل بالمال والجاه وكثير من المميزات التي لا يحلم بها في وطنه الأم.

- من أهم أسباب الاحباط أن يكون الاقل كفاءة هو المسؤول عن تسيير دفة العمل والتخطيط في المراكز العلمية مثل الجامعات ومراكز الأبحاث وغيرها فمثل هؤلاء تجد أن لديهم مركب نقص ويعرفون داخل أنفسهم

مستواهم لذلك يعتبرون كل متميز عدواً لهم لأن وجوده يظهر نقصهم أمام الآخرين فيلجأون إلى كل وسائل الإحباط الممكنة للتخلص منه وإذا عجزوا عن ترويضه بالطرق العادية لجأوا إلى الهمز واللمز وإصاق التهم وما أكثر أصحاب هذا النوع من الدس الرخيص في العالم الثالث. - بعض من أصحاب العقل المتميز يدفعه إلى الهجرة طموح علمي لا يحققه الموقع الذي يتواجد فيه حتى وإن قدم على غيره لذلك يذهب إلى حيث يجد ضالته وهي إشباع روح البحث والتطوير أو المشاركة في الرأي والخبرة أو الحصول على الدعم المادي والمعنوي وإلى حيث يستجاب لطلباته مهما كلفت ما دامت سوف تؤدي إلى نتيجة تفيد الممول وتحفظ حق العالم والمؤسسة العلمية.

- بعض منهم يكون قد ذهب لتلقي العلم هناك كطالب وبعد تخرجه بتميز يجد فرص العمل متاحة أمامه بل يُخطب لكي يلتحق به فيقرر بعضهم أنه سوف يبقى هناك لفترة معينة ويعود إلى وطنه ولكن في الغالب يطول به المقام خصوصاً إذا حافظ على تميزه مما يجعله يتدرج في سلم المجد العلمي فيصعب عليه التفريط فيما حققه من انجاز .

- بعض منهم يضع اللوم على الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في بلده لذلك نجد أن أكثر العلماء المهاجرين ينتمون إلى دول غير مستقرة سياسياً أو فقيرة جداً ناهيك عن وجود نزاعات عرقية أو طائفية أو مذهبية بالإضافة أن بعضهم لا يتوافق أيديولوجياً مع النظام القائم في بلده

مما يدفعه إلى البحث عن مخرج وكل هذا طبيعي فالاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي الجيد من أبرز مقومات التنمية بما في ذلك المحافظة على العقول المتميزة في مختلف التخصصات العلمية والأدبية وغيرها.